الرجوع بانه اعطاها عطا وقعت فيه المواريث يعني انه جعله لعقبه فاذا كانت العلة في كونها هبة ما بيّنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز ان تكون هبة مع عدمها لانه يرجع الى قاعدة التعليل من حيث كان الحكم واجبا مع الشرط وغير الشرط

كتاب الوقف

الوقف الحبس يقال وقفته في موضع اي حبسته ويقال وقف ضيعته على فلان ولا يقال اوقفها وهو يفيد في الشرع حبسا مخصوصا على وجه مخصوص مع نية القربة ويدل على صحة هذا الحد انه يطرد المعنى فيه وينعكس وهو اجلا من الحد ورد فان من اطلق لفظ الوقف افاد ما ذكرناه في عرف الشرع بحيث لا يسبق الى افهام اهل الشرع غير ما ذكرناه والاصل فيه خبر وهو ما اشتهر ان امير المومنين عليا عليه السلام وقف ماله بينبع وواديي القرى وفي رواية ابن ادريس علي علم انه تصدق به وكتب كتابا واشترط انه لا يباع ولا يوهب ولا يورث انا نجد او مثله فما واني اريد ان اتقرب به الى الله تعالى فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبس الاصل وسبل الثمرة وذلك على جواز وقف المشاع لان السهام التي ملكها عمر من جملة ارض خيبر كانت مشاعة لا محالة فاذن له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوقفها فدل ذلك على جواز وقف المشاع وهو مذهب القسم ويجيء عليهما السلام وحكى علي بن العباس اجماع اهل البيت عليهم السلام على ان وقف المشاع جايز اما وقف المشاع الذي لا يتاتى فيه القسمة كالرحى والحمام فلا اشكال في جواز وقف النصيب المشاع فيه واما ما يتاتى فيه القسمة فقد اختلف المتاخرون من علمايننا في ذلك فذهب م بالله الى انه لا يصح وقف النصيب المشاع فيه وبه قال ص بالله ولا فرق عنده هما بين ان يكون مستوي الاجزا في القيمة ام لا بين ما يتاتى فيه القسمة فوقفه موقوف على اذن الشريك واجازته فاذا اذن في الوقف قبل الوقف واجازه بعده الوقف صح ووقف شريكه ولم يكن له المقاسمة بعد ذلك مالا فران له بيعه مشاعا وان لم يكن ذلك باذنه ولا باجازته فاما ان يقاسمه او يبيعه فيوديء ذلك الى ان يجري البيع في الوقف لان القسمة بمعنى البيع والوقف لا يجوز بيعه ولقايل ان يقول واما فعل عمر فلا يصح ان يكون حجة على ان وقف المشاع جايز لان عمر خرج في سهم من ثمانيه عشر سهما لان القسمة وقعت على الف وثمان مايه والجيش خمسة الاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسهم للجيش ولا لبني سليم ولا لمن كان معه من قبايل الاعراب وانما قسم من ارض خيبر على المهاجرين والانصار ما قسم فدل على ان امر الاراضي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

جنسها

حبسها للجيش عليها في سبيل الله خبر وروى ابو هريرة انه ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه منع ابن جميل وخالد بن الوليد يعني الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقم ابن جميل الا انه كان فقيرا فاغناه الله ورسوله واما خالد فانكم تظلمون خالدا قد جبتم ادراعه واعتده في سبيل الله وفي بعض الاخبار واما خالد فقد جبتم ادراعه واعتده في سبيل الله تعالى وفي بعضها اما خالد فقد جبتم ادراعه وافراسه في سبيل الله فثبت بذلك صحة وقف ما يقسم تعيينه في هذه الاخبار

واما وقف المصاحف والكتب فقد اشتهر بين المسلمين لا يتناكرونه ولا يردون شيا منها على الاطفال من وقت الواقف فقضاء ذلك اجماعا منهم فثبت بهذا الجملة صحة وقف ما عددناه في هذه الاخبار وسايرالاموال التي يمكن الانتفاع بها مع بقا عينها مما عدا ما يقع تعيينه مقيسة عليها خبر وهو ما تقدم في حديث عمر بن الخطاب وهو انه ملك سهما من مايه سهم وثمانيه اسهم من خيبر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان شيت حبست اصله وسبلت ثمرته فتصدق به عمر صدقة لا تباع ولا توهب ولا تورث فوجه الدليل من الخبر من وجوه منها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بتحبيس ما يمكن الانتفاع به مع بقا عينه وظاهر التحبيس يقتضي ان لا يزول ولا يرتفع فدل ذلك على ان كل ما يمكن الانتفاع به مع بقا عينه لا يصح وقفه ومنها ان عمر لم يعرف ذلك الا من النبي صلى الله عليه وآله فامره به ذلك على وجه التعليم ومنها ان عمر قال لا تباع ولا توهب ولا تورث فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بذلك وروي ان عثمان اشترى بيرروحه ووقفها على جميع المسلمين وروى عن عبد الرحمن بن عوف انه وقف ماله وعن جابر انه قال ما من احد من اصحابه له مقدرة الا وقف فاذا ثبت جواز الوقف عن هولا المذكورين من اصحابه ولم يرو عن احد منهم ولا من ورثتهم انهم استجازوا نقض هذه الوقوف وبغيرها صار هذا اجماعا ولانه ازالة الملك عن الرقبة لله تعالى فصح بمجرد القول كالعتق والصدقة ويدل عليه خبر وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخيل هي لرجل اجر ولآخر ستر ولآخر وزر ثم بين الذي له اجر فقال واما الذي له اجر فالذي يحمل عليها في سبيل الله فعمومه يقتضي جواز

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)